

Distr.: General
13 June 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء بشأنها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي
أو التي يُوجّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط
الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات المتخذة في
الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي عقدت في عمّان
في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي الدورة التاسعة والأربعين للجنة
الاقتصادية لأفريقيا، التي عُقدت في أديس أبابا في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وفي الدورة



الرجاء إعادة استعمال الورق

130716 110716 16-09698 (A)



الثانية والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في مكسيكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦. والنصوص الكاملة لجميع القرارات متاحة على الموقع الشبكي التالي: <http://www.regionalcommissions.org/our-work/regional-commissions-sessions-resolutions-and-decisions>.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - المسائل التي تستدعي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها
٤	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٥	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٩	جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٩	ثانياً - المسائل التي يُوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها
١٩	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٥	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٩	جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أولاً - المسائل التي تستدعي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - اعتمدت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في اجتماعها الثاني الذي عقد في عمّان في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ القرار ٣٢٢ الذي يُعرضُ على أساسه مشروع القرار التالي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما يتخذ إجراء بشأنه:

مشروع القرار الأول
استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في اجتماعها الثاني الذي عقد في عمّان في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، القرار ٣٢٢ بشأن استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المرفقتين بهذا القرار،

يؤيد الاستراتيجية وخطة العمل اللتين اقترحتهما أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المرفق

القرار ٣٢٢

استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

وإذ تذكّر بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٣٠٥ (د-٢٧) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة مقرّرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذها، وبقرارها ٣١٤ (د-٢٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة،

وإذ تنوّه بالجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة مع تقدير جهود اللجنة في هذا المجال،

١ - تعتمد الاستراتيجية وخطة العمل^(٢) اللتين اقترحتهما أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢ - تطلب من أمانة اللجنة تنفيذ هذه الاستراتيجية وخطة العمل، وتقديم تقارير دورية عن الأنشطة المتخذة تنفيذاً لهما، وبخاصة في مساعدة الدول الأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية الوطنية، ودعم النُظُم الإحصائية، والقيام بعمليات المتابعة الإقليمية ومن ضمنها عقد المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، ورصد التقدّم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقارير متابعة إقليمية بهذا الشأن بالاستناد إلى البيانات الرسمية؛

٣ - تطلب أيضاً من أمانة اللجنة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومن بينها توفير الموارد البشرية والمالية وتأسيس وحدة فنية داخل الأمانة لهذا الغرض؛

٤ - تطلب من الأمانة التنفيذية تكييف الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لكي يتسق مع هذا القرار.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثانية والسبعين، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، القرار ٦/٧٢ الذي يُعرضُ على أساسه مشروع القرار التالي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما يتخذ إجراء بشأنه:

(٢) متاحان على الموقع الشبكي التالي: www.regionalcommissions.org/ESCWAstrategy.pdf.

مشروع القرار الثاني الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثانية والسبعين، التي عقدت في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ القرار ٦/٧٢ بشأن الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

يؤيد الإجراءات التي طلبتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الفقرة ٧ من القرار ٦/٧٢.

المرفق

القرار ٦/٧٢

الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، والقرار ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢١٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الذي سلّمت الجمعية فيه، في جملة أمور، بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى مواصلة الإسهام في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوسائل منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرهما من الجهات المعنية، على نحو ما هو وارد في قرار الجمعية ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وغيرها من الجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء،

وإذ تشير كذلك إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١/٧٠ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ المعنون "إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة للتكيف

مع خطة التنمية الناشئة لما بعد عام ٢٠١٥“ الذي سلّمت فيه بضرورة استمرار اللجنة في التكيف والتجاوب مع التحديات والفرص الإنمائية الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تشير إلى قرار اللجنة ٥/٧١ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، الذي أقرت فيه عدداً من الأولويات والتوصيات كمساهمة من المنطقة في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ تحيط علماً بإسهامات اجتماع آسيا والمحيط الهادئ للتوعية بشأن تمويل التنمية المستدامة، الذي عقد في جاكارتا في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والمشاورة الرفيعة المستوى لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تمويل التنمية، التي عقدت في جاكارتا في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

وإذ تلاحظ تنوع بلدان آسيا والمحيط الهادئ من حيث الجغرافيا والسكان والدخل ومستوى التنمية، إلى جانب الأبعاد المعقدة ومتعددة القطاعات والمتكاملة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يدعو إلى تعزيز القدرات في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوسائل منها التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي،

وإذ تلاحظ أيضاً الدور الهام للتمويل العام الدولي في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان في سبيل تعبئة الموارد العامة على الصعيد المحلي، وخاصة في البلدان الأشد فقراً والبلدان الأكثر ضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة،

وقد نظرت في تقرير منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة عن دورته الثالثة^(١)،

١ - تدعو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى التعاون على المستوى الإقليمي على التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على نحو ما نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ١/٧٠؛

٢ - ترحب بتقرير منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة عن دورته الثالثة، وتقرر تنفيذ التوصيات الواردة فيه، مع التسليم في هذا الصدد بأهمية وضع اللمسات الأخيرة على شكل المنتدى ووظيفته وطرائق عمله، وكذلك بأهمية وضع خارطة الطريق الإقليمية؛

(١) E/ESCAP/72/16.

٣ - تقرُّ بدور اللجنة الاستشارية المشكَّلة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعيّنين من قبل أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقديم المشورة والتوجيه إلى الأمين التنفيذي للجنة ، حسب الاقتضاء، بشأن تنظيم منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧؛

٤ - تدعو أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين إليها إلى تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز بشكل خاص على سبل التنفيذ العملية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٥ - تشجع جميع أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين إليها على المشاركة بنشاط في منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، ومواصلة العمل على تطوير خارطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - تلاحظ المناقشات الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما تلك التي جرت في أثناء حوار المتابعة الأول الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا، في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦؛

٧ - تطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) أن يعزز التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأن يقدم للدول الأعضاء سنوياً معلومات مستكملة وتوصيات، بطرق من بينها منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة؛

(ب) أن يدعم عملية تحديد خارطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن يعالج التحديات التي تواجه تحقيقها في آسيا والمحيط الهادئ، عملاً بتوصيات منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، على النحو الوارد في تقريره؛

(ج) أن يعزز الدعم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار نهج متكامل، بتزويدها، في جملة أمور، بالمنتجات التحليلية والخدمات الفنية ومبادرات بناء القدرات من خلال منتجات تبادل المعارف ومناهج العمل، وأن يعزز البيانات والقدرات الإحصائية؛

(د) أن يواصل توفير فرص بناء القدرات للدول الأعضاء والاستفادة من الخبرات الموجودة ومن خبرات منتداه الحكومي الدولي للمساهمة في تعزيز قدراتها، بطرق منها تقديم الدعم لتعميم تمويل قضايا التنمية في مجالات مثل تعبئة الموارد المحلية، وكذلك من خلال دعم جهودها في وضع نُهج ونماذج وأدوات متكاملة في مجال تعزيز تعاونها الإقليمي على تحقيق

أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - تدعو جميع الشركاء في التنمية، ولا سيما المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التعاون مع اللجنة على تعزيز التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال جميع الآليات المناسبة، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة في دورات اللجنة، والنهوض بالتعاون على المشاريع والسياسات وتبادل الممارسات الجيدة من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٩ - تدعو الأمين التنفيذي، كمنظم لآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، إلى تعزيز وتشجيع التواصل والتعاون والتآزر بين المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وغيرها من أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، في دعم تنفيذ الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية في المحيط الهادئ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في مكسيكو، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، مشاريع القرارات التالية لكي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار الثالث

إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في مكسيكو، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، القرار ٧٠٠ (د-٣٦) المعنون "إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة"،

يؤيد إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، على النحو المبين في القرار ٧٠٠ (د-٣٦) وفي مرفقه الواردين في مرفق هذا القرار.

المرفق

القرار ٧٠٠ (د-٣٦)

إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى القرار ٦٩٥ (PLEN. 16-E) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي اعتمدته اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة، التي عُقدت في سانتياغو، والذي قررت اللجنة بموجبه الشروع في عملية تشاورية إقليمية تهدف إلى إنشاء منتدى لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة، في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، في عام ٢٠١٦،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٦٩٦ (PLEN.31) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي اعتمدته اللجنة الجامعة في دورتها الحادية والثلاثين، التي عُقدت في نيويورك في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي رحبت فيه البلدان بالاحتتام الناجح للعملية التشاورية الإقليمية الرامية إلى إنشاء منتدى للبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة،

وقد نظرت في مشروع التقرير المتعلق بالدورة الحادية والثلاثين للجنة الجامعة،

تقرر إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وفقا لنتائج الدورة الحادية والثلاثين للجنة الجامعة، على النحو المبين في مرفق هذا القرار.

مرفق القرار ٧٠٠ (د-٣٦)

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى القرار ٦٩٥ (PLEN. 16-E) الذي اعتمدته اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقررت اللجنة بموجبه، ضمن جملة أمور،

الشروع في عملية تشاورية إقليمية تهدف إلى إنشاء منتدى لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة في عام ٢٠١٦،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأعادت تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذًا كاملاً بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، إنما يمثل أكبر تحد يواجهه العالم وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تدرك، في جملة أمور، أهمية الاستفادة من آليات المتابعة والاستعراض القائمة على الصعيد الإقليمي ومن إتاحة هامش سياسي كاف، وتشجع جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، وتشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا الصدد، وتضع المبادئ التوجيهية لعمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات، آخذة في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، مع احترام الحيز السياسي والأولويات، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية، والتسليم بأن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند إليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي ألزم الدول الأعضاء بجملة أمور، منها الانخراط الكامل، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، في العمل على كفالة المتابعة الملائمة والفعالة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية وجميع وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجّع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، بحشد خبراتها وآلياتها القائمة، التي يمكن أن تركز على الجوانب الموضوعية من خطة عمل أديس أبابا،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اللذين حثت فيهما الجمعية، في جملة أمور، اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على الإسهام، ضمن نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وإلى القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي التزمت فيه الدول بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره جهازا رئيسيا في المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ الذي سلّمت فيه الجمعية بجملة أمور بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى المساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرهما من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء،

وإذ تؤكّد أهمية إنشاء منتدى إقليمي لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لأغراض تشمل، في جملة أمور، تعزيز الاتساق والتنسيق، وتعزيز التعاون، وتوفير التوجيه في مجال السياسات العامة، وتعزيز بناء القدرات الوطنية، واستضافة استعراضات وطنية طوعية تشرف عليها الدول، وتحديد الثغرات الإقليمية والتحديات الناشئة والأهداف المشتركة، وتشجيع التعلّم من الأقران من خلال تبادل الممارسات الجيدة والخبرات والدروس المستفادة، والمساعدة على حشد الوسائل اللازمة للتنفيذ، وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتوفير منبر لإقامة الشراكات، وتأييد السياسات والإجراءات التي يكون محورها الإنسان، واتباع الشفافية والمساءلة، وتعزيز تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها وتعميمها ونقلها،

وإذ تسلّم باختلاف النهج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد، وفق ظروفه وأولوياته الوطنية، في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد من جديد أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا المشترك وأن تعبير "أمنّا الأرض" هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق،

وإذ تشدّد على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى أهمية عمليات تمويل التنمية، بما في ذلك

على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة العمليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي تعزز أثر التعاون الإنمائي الدولي،

وإذ تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات المحددة التي تواجهها، وتسلم بالتحديات الخاصة في مجال التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بمذكرة أمانة اللجنة التي أُعدت في إطار تنفيذ القرار ٦٩٥ (PLEN. 16-E) الذي اعتمدته اللجنة الجامعة،

١ - تقرّر إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بوصفه آلية إقليمية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل تنفيذها، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢)؛

٢ - تقرّر أيضاً أن يكون منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت إشراف الدول وأن يكون مفتوحاً أمام مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يتيح فرصاً مفيدة للتعليم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل الممارسات الفضلى وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة، والاستفادة من تعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل إرشاد عملية إقليمية شاملة تستند إلى استعراضات مجرأة على الصعيد الوطني والمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، على الصعيد العالمي، بما في ذلك في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء؛

٣ - تؤكد من جديد على أن يسترشد منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالمبادئ التي أرستها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لجميع عمليات المتابعة والاستعراض؛

٤ - تقرّر أن يستند منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إلى الأطر والولايات القائمة، مع تجنب أوجه الازدواج وإنشاء هياكل

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

إضافية، وأن يعزز، في حدود الموارد المتاحة، التنسيق والاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويدعو سائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية إلى المشاركة في اجتماعاته، حسب الاقتضاء، مع معالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متكامل ومتوازن، وتقرّر أيضا في هذا الصدد ما يلي:

(أ) أن يسترشد منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالهيئات الفرعية التالية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حسب الاقتضاء:

- ١' المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٢' لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي؛
- ٣' المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٤' المؤتمر الإحصائي للأمريكتين المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٥' المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٦' مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ٧' اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٨' المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٩' لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى؛
- ١٠' لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى؛

(ب) أن تدعى الآليات الإقليمية الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منتدى وزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنتدى وزراء التنمية الاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية، إلى تقديم مدخلات ومساهمات وإبلاغ منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، في إطار ولاياتها الحالية، بشأن أعمالها المتصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛

(ج) أن تُدعى المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة أيضا إلى المشاركة في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمساهمة فيه بطريقة منسقة، بوسائل منها تقديم مساهمات سُدرج في التقارير المرحلية السنوية للجنة، وعرض ما تبذله من جهود لدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛ وأن تُدعى أيضا المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية، إلى المشاركة في المنتدى والمساهمة فيه، بوسائل من بينها عرض ما تبذله من جهود لدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، حسب الاقتضاء؛

(د) أن يأخذ منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في الاعتبار، حسب الاقتضاء، النتائج المتصلة بالتنمية المستدامة التي أقرتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك خططها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛

٥ - تؤكد على أن يعترف منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات المحددة التي تواجهها، وبالتحديات الخاصة في مجال التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، من أجل معالجة الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - تشدد على أن تُعقد اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يسهم المنتدى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق حملة أمور منها:

(أ) تعزيز التنسيق وتشجيع التعاون وتوفير التوجيه السياسي من خلال تقديم التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) تشجيع إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية وشاملة لعدة قطاعات، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمنصف والشامل، بما في ذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والحد من التفاوتات، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والاعتراف بالتنوع الثقافي والدور الذي

تؤديه الثقافة بوصفها عاملاً مساعداً أساسياً على تحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة والاستخدام المستدام لها، وتعزيز العيش الكريم في انسجام مع الطبيعة؛

(ج) تقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، بطرق منها النظر في التقارير السنوية التي تصدرها أمانة اللجنة والتي تستند، حسب الاقتضاء، إلى إطار المؤشرات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي استقر عليها رأي اللجنة الإحصائية، وعلى المؤشرات الأخرى ذات الصلة لمستويات الرصد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية التي وضعت على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المؤشرات المشمولة بالمبادئ التوجيهية التشغيلية المتصلة بتنفيذ توافق آراء مونتيفيديو المتعلق بالسكان والتنمية، حسب الاقتضاء؛ وينبغي أن تركز جميع المؤشرات العالمية، إلى أقصى حد ممكن، على إحصاءات وطنية رسمية موحدة وقابلة للمقارنة مقدّمة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن تقوم السلطات الإحصائية الوطنية، عندما تُستخدم منهجيات ومصادر أخرى، باستعراضها والموافقة عليها وعرضها على نحو يتسم بالشفافية؛

(د) متابعة واستعراض تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٣) على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) تقييم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ على الصعيد الإقليمي^(٤)؛

(و) تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وطرائق أخرى للتعاون، بغية تعزيز طرائق التعاون التقليدية واستكمالها؛

(ز) استضافة استعراضات وطنية طوعية تشرف عليها الدول؛

(ح) تحديد الثغرات الإقليمية والتحديات المستجدة والأهداف المشتركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ط) تشجيع التعلم من الأقران من خلال تبادل الممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة؛

(٣) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(ي) المساعدة في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ك) تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛

(ل) توفير منبر لإقامة شراكات من أجل التنمية المستدامة؛

(م) تشجيع السياسات والإجراءات التي يكون محورها الإنسان، والشفافية والمساءلة؛

(ن) تعزيز التنسيق والاتساق بين الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبين الأطر العالمية؛

(س) المساهمة في التوجيهات التي يقدمها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكذلك منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء؛

(ع) تشجيع تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها وتعميمها ونقلها على الصعيد الإقليمي، وتكثيف التآزر والتعاون الإقليميين في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص وشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين، على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٧ - تقرر أن يعقد رئيس اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة سنويا، حسب الاقتضاء، وأن يتلقى المنتدى الدعم من أمانة اللجنة ويتمشى مع جداول وبرامج عمل ومواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

٨ - تطلب إلى أمانة اللجنة أن تصدر سنويا، قبل أربعة أسابيع من انعقاد اجتماع منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، تقريراً مرحلياً، سيكون بمثابة إسهام إقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، وسيقيم التقدم والتحديات على الصعيد الإقليمي في تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استنادا إلى مؤشرات متفق عليها وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة من الهيئات الفرعية للجنة، واستنادا إلى استعراضات تُجرى على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وسيقدم توصيات سياساتية لكي ينظر فيها المنتدى؛

٩ - تطلب أيضا إلى أمانة اللجنة إعداد تقرير مرحلي رباعي السنوات لكي ينظر فيه منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بوصفه مساهمة إقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة، ويضم التقرير عرضا للتقدم المحرز والتحديات التي حددت في التقارير السنوية السابقة ويبيّن عليهما، وذلك من أجل توفير تحليل أوسع نطاقا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي؛

١٠ - تشجع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تقدم، عن طريق المنتدى، استنتاجاتها وتوصياتها المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وموجزا صادرا عن رئيسه، حسب الاقتضاء، إلى كل مما يلي:

(أ) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار المساهمات الإقليمية في عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي؛

(ب) إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في إطار المساهمات الإقليمية في عملية متابعة خطة عمل أديس أبابا على الصعيد العالمي؛

(ج) إلى آلية التنسيق الإقليمية؛

١١ - تشدد على الطابع التشاركي والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وتشجع، في هذا الصدد، منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة على ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وفقا لما ورد في الأحكام المعنية بهذا الموضوع من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٢ - تشجع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التطوع لإجراء الاستعراضات الوطنية، وتشجع المنتدى على مواصلة تطوير الطرائق اللازمة لاستضافتها وفقا للمبادئ لمبادئ التوجيهية ذات الصلة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مشروع القرار الرابع مكان انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره الفقرة ١٥ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي، والمادتين ١ و ٢ من النظام الداخلي للجنة،

وإذ يأخذ في اعتباره الدعوة المقدمة من حكومة كوبا لاستضافة الدورة السابعة
والثلاثين للجنة،

١ - يحيط علماً بقبول اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
لهذه الدعوة؛

٢ - يؤيد قرار اللجنة عقد دورتها السابعة والثلاثين في كوبا في النصف الأول
من عام ٢٠١٨.

ثانياً - المسائل التي يُوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤ - عُقدت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية
المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا
في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن موضوع "نحو نهج متكامل ومتسق إزاء التنفيذ
والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية
المستدامة". واعتمد المؤتمر بياناً وزارياً وأقرّ عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا، والتي يرد أدناه موجز لكل منها للعرض على المجلس الاقتصادي
والاجتماعي. والنصوص الكاملة للبيان الوزاري والقرارات متاحة على الموقع الشبكي التالي:

www.uneca.org/cfm2016

موجز البيان الوزاري

٥ - إن الوزراء، إذ يدركون أنه في ظل وجود خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة
لعام ٢٠٣٠، أصبحت القارة الأفريقية الآن تمتلك الأطر اللازمة لإحداث نقلة نوعية نحو

مسار تنموي جديد تحولي ومتمحور حول الإنسان، يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الاعتبارات الإنمائية، أقرّوا بأن الخطتين تتيحان فرصة فريدة لأفريقيا لتحقيق تنمية شاملة وتحولية بإنصاف.

٦ - وأكد الوزراء أهمية اعتماد استراتيجية متسقة من أجل التنفيذ الفعال والمنسق لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة لأفريقيا، واتفقوا على الحاجة إلى وضع إطار موحد للرصد والتقييم وهيكل موحد للإبلاغ من شأنه أن ينتج تقرير أداء دوري موحد. وأوصوا أيضا بأنه ينبغي وضع نظام موحد للإبلاغ يتسق مع تماثل الأهداف والغايات المحددة خلال الهدف، وتحديد المؤشرات وعملية تقدير التكاليف التي تم القيام بها.

٧ - ورحب الوزراء بالجهود المتواصلة الرامية إلى وضع مجموعة أساسية من المؤشرات القارية لتتبع التقدم المحرز في الخطتين وحثوا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التعجيل بتشغيل معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء في تونس، والمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء في كوت ديفوار. وشجعوا أيضا على وضع برنامج مشترك لمتابعة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، واستعراض التقدم المحرز بشأهما، مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

٨ - وأقرّ الوزراء بأن تنفيذ الخطتين سوف يتطلب قدرا كبيرا من الموارد المالية وغير المالية من جميع المصادر. وإدراكا منهم لعدم إمكانية التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أكدوا على دور الموارد المحلية باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل الخطتين، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا.

٩ - وإذ وضع الوزراء في اعتبارهم أنّ تغير المناخ يقوّض قدرة أفريقيا على تحقيق أهدافها الإنمائية، رحبوا باعتماد اتفاق باريس من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودعوا جميع الجهات المعنية إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق باريس وكفالة مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الاتفاق.

١٠ - وأقرّ الوزراء بالدور الرئيسي للتكامل الإقليمي في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعوا الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لبرنامج التحول في أفريقيا بتأييد الاتحاد الأفريقي ودعم أولوياته، ولا سيما تطلعات أفريقيا إلى إبرام اتفاق للتجارة الحرة القارية، والتكامل الإقليمي والتجارة الإقليمية، والتصنيع، والأهداف ذات الصلة بخطة عام ٢٠٦٣.

١١ - وشدد الوزراء على فوائد الهجرة لأغراض التنمية الاقتصادية والبشرية في أفريقيا وشددوا على أهمية التعاون على الصعيد الوطني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي لكفالة هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة مع احترام حقوق المهاجرين الإنسانية وكرامتهم، بغض النظر عن أصلهم ومركزهم.

١٢ - وأقر الوزراء أيضا بأن تعزيز السلام والأمن ومكافحة الإرهاب يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا من أجل تحقيق التنمية المنشودة، ودعوا الدول الأعضاء إلى العمل معا على كفالة الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا وجميع أنحاء العالم.

القرار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٩٣٧ (د-٤٩) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

١٣ - دعا مؤتمر الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى القيام، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بنشر الوعي بين الدول الأعضاء بأهمية اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة تنفيذهما وتعزيز عملية إدراج كلتا الخطتين في الأطر الاستراتيجية الوطنية.

١٤ - وطلب المؤتمر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي العمل معا على وضع مؤشرات مركبة من أجل تيسير الرصد الاستراتيجي لكلتا الخطتين ووضع إطار متكامل للرصد والتقييم يُسترشد به في إعداد تقرير مرحلي سنوي موحد.

١٥ - وطلب المؤتمر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعوة الأمين العام إلى التعجيل بإنشاء شراكة عالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة في إطار العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، بما يتسق مع الشراكات القائمة على المبادئ وعلى النحو المنصوص عليه في التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700).

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٩٣٨ (د-٤٩) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

١٦ - طلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي استخدام إطار النتائج المتكامل كأساس لإصدار تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، مدعوم بمعلومات عن حالة نظام البيانات في القارة.

١٧ - ودعا المؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لتعيين منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة تنفيذهما، ومواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي مع دورة رفع التقارير السنوية عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتوسيع ولاية منتدى أفريقيا الإقليمي بحيث تتضمن استعراض التقدم المحرز والتحديات والثغرات الموجودة في طريق الوفاء بالالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا.

١٨ - ودعا مؤتمر الوزراء الدول الأعضاء إلى صياغة استراتيجيات لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الإدارة الضريبية، وباعتماد السياسات الكفيلة بإيجاد موارد إضافية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.

القرار ٩٣٩ (د-٤٩)

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

١٩ - طلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، أن تعقد على أساس سنوي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وحث المنتدى على تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وقرر أن يستند المنتدى إلى المنابر القائمة وأن يعزز التنسيق والاتساق والتعلم وتبادل أفضل الممارسات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومع غيرها من المنتديات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٢٠ - وقرر المؤتمر أن تكون استعراضات تنفيذ جميع النواتج الإقليمية الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة متسلسلة ومتزامنة مع أعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وذلك لكفالة أن تسهم تلك الاستعراضات في تقييم التنفيذ الإقليمي لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢١ - وشجع المؤتمر الدول الأعضاء على المشاركة في اجتماعات منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦.

القرار ٩٤٠ (د-٤٩)

الهجرة الدولية في أفريقيا

٢٢ - طلب مؤتمر الوزراء إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز إنتاج البيانات ذات الصلة بالهجرة وإجراء دراسات باستخدام أحدث البيانات المتاحة من أجل تحديد طبيعة تدفقات الهجرة الدولية في أفريقيا وأنماطها وتقييم أثر الهجرة والآثار الطويلة الأجل لتدفقات التحويلات المالية على التنمية.

٢٣ - وطلب المؤتمر أيضا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا، ودعاهما إلى تقديم الدعم التقني اللازم للفريق الرفيع المستوى، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى مؤتمر الوزراء في الاجتماع المشترك المقبل. وطلب إلى جميع الشركاء في التنمية دعم الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ تلك الإجراءات.

٢٤ - ودعا المؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع استراتيجية قارية لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية، بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي إطار المسؤوليات المشتركة.

القرار ٩٤١ (د-٤٩)

تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٢٥ - رحب مؤتمر الوزراء باعتماد الجمعية العامة الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(١)، التي تضمنت التزاما برؤية القمة المتعلقة ببناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل للجميع وموجه نحو التنمية.

٢٦ - وأشار المؤتمر إلى أن الاستعراض الشامل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات قد عزز دور اللجان الإقليمية وأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة تضمنت دعوة إلى مواصلة عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وكفاءاتها، ودعوة إلى اللجان الإقليمية لمواصلة عملها في تنفيذ مسارات عمل القمة ومساهمتها في الاستعراضات الخاصة بها، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الإقليمية.

٢٧ - ودعا المؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم استعراض إقليمي أفريقي على أساس سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

القرار ٩٤٢ (د-٤٩)

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٢٨ - أوصى المؤتمر بأن يواصل مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد، استنادا إلى التعديلات المعتمدة. وأوصى أيضا بأن يجري مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ مشاورات مع الدول الأعضاء لتأمين الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة وتعيين أعضائه، في أسرع وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٩ - ودعا المؤتمر شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم أنشطة تنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى زيادة تعزيز دعمها للمعهد.

(١) قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠.

القرار ٩٤٣ (د-٤٩)

الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا
للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٣٠ - أقر مؤتمر الوزراء الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية
لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣١ - وطلب مؤتمر الوزراء إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يجري
استعراضا مستقلا وشاملا ودقيقا للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة الخبراء
الحكومية الدولية، وصلته بالأولويات البرنامجية للجنة، على أساس أولويات أفريقيا، وأن يقدم
تقريراً إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

٣٢ - وقرر مؤتمر الوزراء تأجيل عقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية
لعام ٢٠١٧ إلى حين الانتهاء من الاستعراض المستقل.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثانية
والسبعين المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ عدة قرارات
تُعرض موجزاً أدناه على نظر المجلس. والنصوص الكاملة للقرارات متاحة على الموقع
الشبكي التالي: www.unescap.org/commission/documents.

القرار ١/٧٢

النظام الأساسي لمركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر

٣٤ - اعتمدت اللجنة النظام الأساسي المنقح لمركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل
التخفيف من وطأة الفقر، ودعت أعضائها وأعضاءها المنتسبين إلى زيادة التبرعات التي
يقدمونها لدعم عمل المركز.

القرار ٢/٧٢

النظام الأساسي لمركز الميكنة الزراعية المستدامة

٣٥ - اعتمدت اللجنة النظام الأساسي المنقح لمركز الميكنة الزراعية المستدامة، ودعت
أعضائها وأعضاءها المنتسبين إلى مواصلة تقديم الموارد اللازمة لدعم عمل المركز.

القرار ٣/٧٢

النظام الأساسي لمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا

٣٦ - اعتمدت اللجنة النظام الأساسي المنقح لمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ودعت أعضائها وأعضاءها المنتسبين إلى مواصلة تقديم الموارد من التبرعات لدعم عمل المركز والنظر في تعزيز هذا الدعم بهدف تمكين المركز من القيام بدور أكثر فعالية في مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة بناء القدرات المتصلة بنقل التكنولوجيا وتيسيرها.

القرار ٤/٧٢

الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٣٧ - اعتمدت اللجنة الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودعت جميع أعضاء اللجنة إلى أن تصبح أطرافاً في الاتفاق. ودعت أيضاً المنظمات الدولية إلى مواصلة التعاون مع أعضاء اللجنة لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في المنطقة.

٣٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية مساعدة الدول الأعضاء في سبيلها لأن تصبح أطرافاً في الاتفاق، والتعاون بشكل فعال مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية ودون الإقليمية في تنفيذ الاتفاق، ومواصلة وتعزيز دعم الأمانة لأنشطة بناء القدرات المتصلة بتيسير التجارة والتجارة اللاورقية والاضطلاع بمهام أمانة الاتفاق بصورة فعالة.

القرار ٥/٧٢

تعزيز التعاون الإقليمي بشأن ترابط شبكات النقل لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٣٩ - طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها بشأن تطوير ترابط شبكات النقل الدولية، وتعزيز التنسيق الفعال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتبادل أفضل الممارسات والمعارف المتعلقة بالنقل وتطوير هياكله الأساسية، والتعاون مع المبادرات الإقليمية ذات الصلة التي تهدف إلى تطوير ترابط شبكات النقل والتعاون مع جميع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة

والمنظمات الدولية على المضي في تعبئة الدعم المالي والتقني من أجل تطوير ترابط شبكات النقل والممرات على نطاق أوسع في المنطقة.

القرار ٧/٧٢

التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٠ - طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية إعطاء الأولوية في التركيز على أعمال اللجنة المتصلة بالعواصف الرملية والترابية، وتعزيز الربط الشبكي على الصعيدين الإقليمي والأقليمي بشأن العواصف الرملية والترابية والعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في عملية إعداد التقييم العالمي بشأن العواصف الرملية والترابية.

القرار ٨/٧٢

تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤١ - طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تشجيع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والتعاون معها على تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتغير المناخ والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ من خلال الحوارات المتعلقة بالسياسات وتبادل الخبرات والمعلومات.

القرار ٩/٧٢

التعاون الإقليمي على تعزيز حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٢ - شجعت اللجنة الدول الأعضاء على تعزيز التعاون والتآزر في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بسبل منها تعزيز التعاون الإقليمي على حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على حماية المناطق الساحلية والبيئة البحرية والموارد البحرية والتنمية الاقتصادية بطريقة سليمة بيئياً وشاملة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون على جمع البيانات ووضع خطوط أساس بيئية

لضمان وجود أساس قوي لاتخاذ قرارات مستنيرة ووضع سياسات بشأن المحيطات والبحار، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات مع المجتمع المدني من أجل زيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

٤٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تجري، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، تقييماً للاحتياجات اللازمة لتنمية قدرات البلدان في المنطقة على تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

القرار ١٠/٧٢

الاستعراض الإقليمي لتطبيق مسارات العمل المحددة في مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٤٤ - طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية إعطاء الأولوية لمواصلة دعم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين في تطبيق مسارات العمل المحددة في مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكفالة تعزيز الجهود والروابط بين أهداف التنمية المستدامة و مؤتمر القمة في أعمال الأمانة في إطار ولايتها الحالية، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية على الاستمرار في عقد المشاورات التحضيرية الإقليمية، بسبل منها الشراكات بين القطاعين العام واجتماعات الخبراء، وإجراء استعراض إقليمي لتطبيق مسارات العمل المحددة في مؤتمر القمة في إطار دورة لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكفالة ربطها بالمخاض العالمية بشأن مؤتمر القمة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تجنب الازدواجية، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في الاستعراضات والمتابعات الإقليمية صوب تنسيق النهج المتبعة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وأجه التأزر في هذا الخصوص.

القرار ١١/٧٢

تعزيز الإحصاءات ذات الصلة بالكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٤٥ - قررت اللجنة أن يواصل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات ذات الصلة بالكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أداء مهامه حتى اختتام عمله بنجاح وطلبت إلى لجنة الحد من مخاطر الكوارث ولجنة الإحصاءات أن تواصل توفير التوجيه والإشراف لعمل فريق الخبراء.

٤٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل إعطاء الأولوية لدعم عمل فريق الخبراء.

القرار ١٢/٧٢

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٧ - أكدت اللجنة مجددا أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي. وأكدت اللجنة مجددا أيضا دورها في المنطقة باعتبارها أحد المنتدى الأنسب في منظومة الأمم المتحدة للتشجيع على الحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية إذكاء الوعي بين الدول الأعضاء بشأن الحوارات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تجري في مختلف المحافل وتيسر التعاون والعمل المشترك، وتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الشراكة مع القطاع العام، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والشراكة مع المجتمع المدني من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة. وأقرت اللجنة بأهمية حصول جميع البلدان على التكنولوجيات السليمة بيئيا، والمعارف الجديدة، والدراية، والخبرات، وبأهمية العمل التعاوني في مجالات التكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٩ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في مكسيكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ عدة قرارات تُعرض موجزاتها أدناه على نظر المجلس. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للقرارات على الموقع الشبكي: www.regionalcommissions.org/ECLACres2016.pdf.

القرار ٦٩٧ (د-٣٦)

آفاق ٢٠٣٠

٥٠ - رحبت اللجنة بالنهج المتكامل للتنمية الذي اتسم به تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ إنشائها، والذي تجلّى في الوثيقة المعنونة

”آفاق ٢٠٣٠: المساواة في صلب التنمية المستدامة“^(٢)؛ وسلّمت بأهمية المسائل التي بُحثت، وأيدت المضمون العام للاستنتاجات الواردة في الوثيقة. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تنشر الوثيقة على نطاق واسع وتروج لاستعراضها في الدوائر الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والتجارية والاجتماعية في المنطقة.

القرار ٦٩٨ (د-٣٦)

الجدول الزمني لمؤتمرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٥١ - أكدت اللجنة مجدداً قرارها الاحتفاظ بالهيكل الحكومي الدولي الحالي والنمط الموجود للاجتماعات، وأقرت الجدول الزمني لمؤتمرات اللجنة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وأكدت مجدداً أيضاً أن النظام الحالي لخدمة مؤتمرات اللجنة أثبت كفاءته وفعاليته من حيث التكلفة، وأوصت بأن تظل هذه المهام من مسؤولية الأمانة التنفيذية. كما أكدت من جديد على أهمية الاستمرار في تكليف اللجنة بمهمة تنظيم وعقد الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان التنمية المستدامة.

القرار ٦٩٩ (د-٣٦)

المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٢ - أعادت اللجنة تأكيد التزام المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإدماج منظور جنساني تحويلي في جميع أهداف التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فضلاً عن الأهداف الأخرى البالغ عددها ١٦ هدفاً.

٥٣ - وأثنت اللجنة على ما أحرزته اللجنة من تقدم في تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وشددت على ضرورة تعزيز العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات، ووضعي السياسات الاقتصادية والآليات المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

٥٤ - وأقرت اللجنة دورها، من خلال شعبتها المعنية بالشؤون الجنسانية، في إلقاء الضوء على الشؤون الجنسانية وأعمالها المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية.

(٢) LC/G.2660 (SES.36/3) و LC/G.2661 (SES.36/4).

٥٥ - ودعت اللجنة إلى المشاركة النشطة في الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقدها في أوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وطلبت بذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المجتمع المدني.

القرار ٧٠١ (د-٣٦)

دعم أعمال معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

٥٦ - لاحظت اللجنة مع الارتياح الأولويات الاستراتيجية للعمل الذي قام به معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وأقرت بأهمية الإدارة العامة والتخطيط من أجل التنمية باعتبارهما وسائل للمضي قدما في خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة.

٥٧ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للدعم الذي يقدمه لأنشطة المعهد مكتب الأمانة التنفيذية للجنة، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل دعم عمله بالموارد البشرية والمالية لكي يتمكن من الاضطلاع بأنشطته بفعالية.

٥٨ - وطلبت اللجنة إلى المعهد وضع برنامج للتدريب والمساعدة التقنية بهدف تعزيز الكفاءات في مجال التخطيط من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتعهد المستودع الرقمي لخطط التنمية الوطنية وتحديثه وتحسينه وإعداد اقتراح بشأن إنشاء مرصد للتخطيط.

٥٩ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية للجنة ورئيس المعهد الانخراط في عملية للتشاور والحوار مع السلطات الوطنية المعنية بالتخطيط بغية تحديد الأولويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التخطيط الإنمائي.

القرار ٧٠٢ (د-٣٦)

المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٠ - أعربت اللجنة عن ارتياحها لزيادة توطيد دور المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع لها بوصفه الهيئة الحكومية الدولية التي تتولى تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشجع على تعزيز المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية.

٦١ - وسلمت اللجنة بأهمية الحيز الإقليمي باعتباره منهاجا لازما وملائم التوقيت لتحقيق الرصد الإحصائي لخطة عام ٢٠٣٠، وأبرزت أن المؤتمر هو الهيئة الحكومية الدولية المناسبة للقيام بهذا الرصد في المنطقة. وطلبت اللجنة إلى الأمانة، بوصفها الأمانة الفنية للمؤتمر، أن تعد اقتراحا يتعلق بإطار إحصائي إقليمي لرصد خطة عام ٢٠٣٠.

٦٢ - وحثت اللجنة المجتمع الدولي والجمعية العامة على تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها أمانة المؤتمر، وذلك بتوفير موارد إضافية بغية إيجاد قدرات إقليمية ووطنية من خلال بناء المؤسسات والتدريب وتبادل الخبرات وإدراج المنظور الجغرافي المكاني في رصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لإدراج تحليل لمجالات مواضيعية جديدة ومنهجيات أتاحت متابعة أفضل للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطة المؤتمر.

القرار ٧٠٣ (د-٣٦)

المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٣ - سلمت اللجنة بأن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل عالمية شاملة، وبأن المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو أنسب محفل لتعزيز أوجه التآزر وتضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة.

٦٤ - وطلبت اللجنة إلى أمانتها أن تركز في خططها للبحوث والمساعدة التقنية على الأبعاد المتعددة للتفاوت الاجتماعي والفقر والضعف والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذوي والسياسات الاجتماعية وعلاقتها بسوق العمل والسياسة المالية والمؤسسات المعنية بالسياسات الاجتماعية. وحثت الأمانة على تعزيز جهودها المبذولة من أجل التعاون والمساعدة التقنية مع مختلف الوكالات الحكومية في المنطقة والتي تشارك في تصميم سياسات التنمية الاجتماعية وتنفيذها، بغرض تحسين تنسيق السياسة الاجتماعية وفعاليتها، وطلبت إلى الأمانة دعم بلدان المنطقة في تعزيز نظم تقييم السياسات الاجتماعية.

٦٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى وضع منهجيات وأدوات جديدة لقياس الفقر وأوجه الحرمان والضعف المتعددة الأبعاد.

القرار ٧٠٤ (د-٣٦)

برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأولوياتها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٦٦ - اعتمدت اللجنة برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ برمته، والذي سيصبح الولاية التشريعية لتنفيذ البرامج والمشاريع وأنشطة التعاون التقني وإعداد المنشورات المحددة فيها.

٦٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم الميزانية المقترحة لتنفيذ الأنشطة المبينة في برنامج العمل إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية للنظر فيها، وأعربت عن قلقها إزاء الانخفاض الذي حدث مؤخرا في موارد الميزانية المخصصة للجنة من أجل الاضطلاع بالأنشطة المبينة في برنامج عملها.

٦٨ - ولاحظت اللجنة باهتمام الفقرتين ٨٠ و ٨١ من قرار الجمعية العامة ٧٠/١، اللتين رحبت فيهما الجمعية بالتعاون القائم بين اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها، وشجعت اللجان الإقليمية على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا المضمار.

٦٩ - وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأشادت بالنهج القائم على النتائج وبقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المنطقة، ورحبت بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتعزيز الخوض للمساءلة والتقييم بغية توطيد فعالية اللجنة وجدواها لصالح تنمية المنطقة.

القرار ٧٠٥ (د-٣٦)

لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي

٧٠ - أكدت اللجنة من جديد دورها الرئيسي في تنسيق دعم التنمية في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن خلال التعاون المباشر مع شركاء التنمية الكاريبيين، بما في ذلك الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. ورحبت بالدور الذي كُلفت اللجنة بالاضطلاع به والمتمثل في إدماج احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة عام ٢٠٣٠، وحثت الأمانة التنفيذية على استخدام جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدها لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي.

القرار ٧٠٦ (د-٣٦)

تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧١ - أعربت اللجنة مجددا عن التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمضي قدما صوب تحقيق التطبيق الكامل للحق في الحصول على المعلومات والمشاركة والعدالة فيما يتصل بالمسائل البيئية، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المجتمع في النهوض بالتنمية المستدامة، وأكدت الأهمية التي يكتسبها ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لدى بلدان المنطقة.

٧٢ - وأثنت اللجنة على الأمانة لما أحرزته من تقدم في العملية الجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والرامية إلى إمكانية اعتماد اتفاق إقليمي بشأن تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، ودعت بلدان المنطقة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماعات المقبلة للجنة التفاوض على إبرام اتفاق إقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة والعدالة فيما يتصل بالمسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطلبت إلى الأمانة الفنية للعملية أن تعزز التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

القرار ٧٠٧ (د-٣٦)

المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٣ - أحاطت اللجنة علما بالاتفاقات المعتمدة في الجلستين الأولى والثانية لرؤساء المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والقرارات المتخذة في الدورة الثانية للمؤتمر الإقليمي.

٧٤ - وشجعت اللجنة البلدان على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي بتوافق آراء مونتيبيديو بشأن السكان والتنمية، وتطبيق تدابير فعالة وملموسة لتنفيذ توافق الآراء ورحبت بالدليل التشغيلي من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيبيديو ومتابعته.

٧٥ - وأهابت اللجنة بالبلدان تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ ميثاق سان خوسيه بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومتابعته، وحثت البلدان على التوقيع والتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

القرار ٧٠٨ (د-٣٦)

المؤتمر الوزاري المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٦ - أحاطت اللجنة علما بإعلان مكسيكو وبرنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الخامس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحثت الهيئات الإقليمية والدولية والوكالات العاملة في مجال السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القيام بدور نشط في تنفيذ برنامج العمل الرقمي.

٧٧ - وأقرت اللجنة بأهمية تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة وأوصت بأن يولى الاعتبار الواجب لهذه التكنولوجيات في إعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٧٨ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تواصل العمل مع بلدان المنطقة على تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر الوزاري الخامس ومتابعتها، ولا سيما فيما يتعلق باستصواب وحدوى وضع خطة لتطوير سوق رقمية إقليمية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة.

القرار ٧٠٩ (د-٣٦)

اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٩ - أهابت اللجنة بالأمانة مواصلة الجهود الرامية إلى وضع منهجيات لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال نظام للحسابات الفرعية ومن أجل متابعة برامج ومشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمها.

٨٠ - واعتمدت اللجنة مسارات عمل اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وهي تبادل الخبرات بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى فيما يتعلق بمنهجيات ومقاييس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨١ - وطلبت اللجنة إلى اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقدم إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تقريراً عن مساهمتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

القرار ٧١٠ (د-٣٦)

المؤتمر المعني بالعلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٢ - سلمت اللجنة بمهمة الدعم التي تضطلع بها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة عمل جنيف، ولا سيما فيما يتعلق بالمساهمة التي قدمتها الحكومات وأصحاب المصلحة في التشجيع على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفيما يتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي وهيئة بيئة مؤاتية.

٨٣ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير عن الدورة الأولى للمؤتمر المعني بالعلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورحبت بالعرض الذي قدمته حكومة كوستاريكا لاستضافة الدورة الثانية للمؤتمر، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

القرار ٧١١ (د-٣٦)

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

٨٤ - دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى إدراج برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية والخطط الإنمائية الإقليمية.

٨٥ - وحثت اللجنة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إدماج برنامج عمل فيينا في برامج عملها ذات الصلة بالموضوع وتقديم الدعم التقني والمالي من أجل تنفيذه.

٨٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تشجع على تنفيذ برنامج عمل فيينا في المنطقة وأن تتولى المتابعة من خلال إعداد دراسات تحليلية، والإسهام في إعداد تقارير إقليمية وعالمية، وعقد اجتماعات إقليمية معنية بالبلدان النامية غير الساحلية. وأهابت بالأمانة أن تقدم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا.

القرار ٧١٢ (د-٣٦)

التكامل الإقليمي فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية

٨٧ - أوصت اللجنة بأن يتم إنشاء منتدى للحوار بين المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة وإدارة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لصالح

الأمريكتين من أجل تنسيق الجهود وتحديد جدول أعمال مشترك لتكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية، وذلك من خلال التعاون بين هذين الكيانين.

٨٨ - وسلمت اللجنة بأن الهدف الشامل الفوري للخطة الإقليمية المتعلقة بالتكامل الإحصائي الجغرافي يتمثل في استخدامه في قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتحقيقها، وفي إعداد جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠ وتحليلها.

القرار ٧١٣ (د-٣٦)

المتابعة الإقليمية لنتائج مؤتمرات التمويل من أجل التنمية

٨٩ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير المشاورة الإقليمية المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأقرت بعمل أمانة اللجنة المضطلع به في المنطقة من أجل تعزيز البحوث والدراسات التحليلية والمبادرات والاستجابات والأدوات التي قد تساعد على تعبئة الموارد المحلية والدولية.

٩٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة، في حدود الموارد المتاحة، مواصلة الترويج لمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية للتمويل من أجل التنمية، ولا سيما خطة عمل أديس أبابا، بسبل منها الحلقات الدراسية التقنية والمشاورات الإقليمية، ولتقديم نتائج ذلك إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.